

قرار :

مادة ١ - يفتح اعتماد إضافي بمبلغ خمسة آلاف جنيه في ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٣ / ١٩٦٤ تحت القسم ١٤ وزارة الثقافة والإرشاد القومي باب ٢ (مصروفات عامة) بند ١٠ (خدمات ثقافية واجتماعية ورياضية وصحية) ويخصص كإعانة لصندوق التأمينات والإعانات لباعة الصحف .
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات ميزانية الخدمات للسنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٢٢ لسنة ١٩٦٤

في شأن تعيين رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛
وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرار :

مادة ١ - عين السيد / عبد الله لبيب بدران رئيسا لمجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير براتب قدره ٢٠٠٠ جنيه، وبديل تمثيل ٢٠٠٠ جنيه سنويا .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤

في شأن المعاملة المالية للمعارين إلى الجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المتعلقة له ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ بشأن قواعد المعاملة المالية للمعارين والقرارات المتعلقة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن المعاملة المالية للموظفين المعارين للدول الافريقية ؛

وعلى ما عرضه وزير الخزانة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرار :

مادة ١ - تمنح حكومة الجمهورية العربية المتحدة مرتبات من يعار من الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة لحكومة الجمهورية العربية المتحدة كالاتي :

(١) يمنح المعار مرتب إطارة بنسبة ١٠٠٪ من المرتب الأصلي بحد أدنى يعادل ١٥ جنيا استراليا وبحد أعلى يعادل ٨٠ جنيا استراليا .

على أنه بالنسبة للمعار الذين لم يصطحب معه أسرته فتكون له أجازة مدة دارها عشرون يوماً كل ستة أشهر يقضيها في الجمهورية العربية المتحدة وتحمل نفقات سفره ذهاباً وإياباً بحكومة الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٨ - تؤدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة نفقات التحويل المترتبة على تحويل المبالغ المقررة صرفها باليمن والمشار إليها في هذا القرار .
مادة ٩ - يلغى كل حكم يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من ١٩٦٢/٩/٢٦ م

مدير رئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٢٥ لسنة ١٩٦٤

يرفع استثمارات النقل والمواصلات (السكك الحديدية)
بالخطة الخمسية الأولى وفتح اعتماد إضافي بميزانية الهيئة العامة
لسكك حديد مصر للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القرار رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠ باقرار الخطة الخمسية الأولى ؛

وعلى القرار رقم ١٢٨٧ لسنة ١٩٦٣ بربط ميزانية الهيئة العامة
لسكك حديد مصر للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

كما يمنح المعار بدل سكن يعادل ٢٥٪ من المرتب بحد أدنى يعادل ١٥ جنياً استرالياً وبحد أعلى يعادل ٣٠ جنياً استرالياً وتحويل له مستحقاته بالجمهورية العربية اليمنية وتصرفه بالريالات اليمنية .

(ب) يمنح المعار علاوة على ذلك مثل مرتبه الأصل بالإضافة إلى ما يستحقه عن مرتبه الأصل من إعانة قلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية المقررة له كذا البدلات والرواتب العسكرية المقررة لضباط الشرطة المعارين وتبلغ له هذه المبالغ جميعها في الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢ - إذا كان المعار من الموظفين الذين يصرف لهم في عملهم الأصلي بدل طبيعة عمل وقتنا لقرار جمهوري صادر بذلك يستمر المعار في صرف هذا البدل بالجمهورية العربية المتحدة وذلك علاوة على المرتبات الواردة بالمادة الأولى من هذا القرار .

مادة ٣ - يمنح المعارون من المهندسين والأطباء راتب تفرغ للمهندسين وراتب طبيعة عمل للأطباء قدره ثلاثون جنياً شهرياً تدفع لهم بالجمهورية العربية المتحدة وذلك علاوة على المرتبات الواردة بالمادة الأولى من هذا القرار على أن يحول من هذا الراتب ما يعادل عشرة جنيهات استرلينية شهرياً لكل مهندس أو طبيب من الدرجات الخامسة والسادسة وتصرف لهم في الجمهورية العربية اليمنية بالريالات اليمنية .

مادة ٤ - يمنح الموظفون من الدرجة الخامسة فأدنى ومن غير المهندسين والأطباء راتباً إضافياً يعادل عشرة جنيهات استرلينية شهرياً تصرف باليمن بالريالات اليمنية بحيث لا يتجاوز مجموع ما يصرف لكل منهم باليمن من مرتب أصل وراتب إضافي ما يعادل خمسة وثلاثون جنياً استرالياً وذلك علاوة على بدل السكن المقرر له بالمادة الأولى .

مادة ٥ - تسرى أحكام هذا القرار على أرباب المعاشات من الموظفين السابقين ممن يوفدون للعمل بحكومة الجمهورية العربية اليمنية ويعتبر المعاش الأصلي بالنسبة إليهم في حساب المرتبات كالمرتب الأصلي بالنسبة إلى المعارين من الموظفين .

مادة ٦ - يخضع مما تدفعه حكومة الجمهورية العربية المتحدة للمعارين أية مرتبات يتقاضاها المعار من الدولة المستعيرة .

مادة ٧ - في حالة عدم تحمل الدولة المستعيرة نفقات سفر المعار وأسرته تتحمل حكومة الجمهورية العربية المتحدة هذه النفقات في بداية مدة الإعاره ونهايتها وكذلك العودة إلى الجمهورية العربية المتحدة والسفر ثانياً لمقر الإعاره مرة واحدة كل عام .